

حينئذ في الصلاة وان كثرت لا يفطر بمثلها اجاعا لا تر مغلوب  
 ونظروا في ذلك ان جرت عادة بالانزال بذلك افطر كما قاله  
 الاذري واعتمده شيخنا اه قلوبني وخالفه حرم وعبادة وكذا خروج  
 الحي بامس ولو لذكر او نوح قطع وبقي اسمه وقيل هو مصابح جمع  
 مباحش نبي ناصن الموصوف من بدن من صناعه فخرج بدن امره فصر  
 ببغني القضا كما يندب الوضوء من مسم رعاية كوجبه وذلك لانه  
 انزل بها مشرع بخلاف ضم امره مع حاييل او ليلا فلو باش واعرض  
 قبل الفريش من عقم لم يفطر ولو قبلها صا بما مر فارتها ثم انزل افطر  
 ان كانت الشهوة مستحبه والذكر قايما والاقلا لا خروج الى الحي حتى  
 من فرج بههم ولا بغني المباحش بحاييل ولا بغني الفكر والنظر بشهوه  
 وان كرهها واعتمد الاثقال بهما لا تفاد المباحش فاسم الاحتلام فصر  
 بحت الاذري انه لو احس بان تقال المني وتبشبه التزوج بسبب  
 استدامة النظر فاستدام افطر قطعاً وكذا الوعلم ذلك من عبادته فيه  
 ونيم نظرها سبب امه افطر قطعاً وكذا الوعلم ذلك من عبادته فيه  
 نظرها لا يصح تزنيهم المقول بانه ان اعتاد الانزال بالنظر افطر  
 وقد اطلقوا حكايه الاجماع بان الانزال بالذكور لا يفطر وفي المهمات  
 عن جمع واعتمد هو وغيره يحرم تكريرها اي المدكول وان لم ينزل  
 لارده الزركشي بان الذي في كلامهم انه لا يحرم الا اذا انزل الى تحته  
 فبان لك انه لا يرتقي ما نقله القلوبني وان المعتمد عنده ما يفيد  
 اطلاق شارحنا فتبين فو السلبه الاولى كره القبله في الفريش  
 وكل لمس ليس من البدن بلا حاييل ان حركته شهوته حالاً لا يشه  
 صلى الله عليه وسلم رخص فيها للشيخ دون الشباب وعمل ذلك  
 بان الشيخ ملكه اربه بخلاف الشباب وعمل ذلك فانهم التعليل  
 ان النبي داير مع تحريك الشهوة الذي يخاف منه الامنا او الجماع  
 وعدمه والاولى لكل تركها حسب الملباب ولا نهما قد تحرك وكان  
 الصائم يسن له ترك الشهوات ولم تكره لضعف ادائها الى الانزال  
 واذا قلنا بالكرههم فيصيرها في كراهه تحريم في الراجح ان كان الصوم

فرضاً وتزنيه ان كان نفلان فيها تعرضاً ترا لا نساد العباده اه حرم  
 الثانية بيطل الصوم بالمره والعباد بالله منها وبالحيوت وكذا قطع  
 النيم نهار عند جماعة لكن الراجح عنده خلافه الثانية لا يفطر بالضعف  
 بلا خلاف ولا بالجماع عند اكثر العلماء بخبر البخاري عنه مما انزلهم  
 عليه وسلم احبهم وهو صائم واحبهم وهو موم وهو ناسخ الخبر المتواتر  
 افطر الجماع والمجموع لتاخره عنه كما بينه الثاني رضي الله عنه فصر  
 الاولى تركها لانها يضعفانه اه حرم الرابعه كونه الكراهه على الجماع  
 غيره مفطر للصائم ان كان الجماع غير زنا اما الزنا فلا يباح بالاكراهه  
 قطا فيفطر بجماع الزنا ولو مع الكراهه ولم يترك الكراهه على الزنا غير سقوط  
 الحد لا غير اما الاثم فمناق كما في الاحتاف لانه لا يحق فتنيم واستقاء  
 ايضا حامد عام فمقتار خبر الصحيح من ذرعم النبي فليس عليه تقاضون  
 استقاء فليقتضو ذرعم بالمجموع عليه اما ناسخوا جهل عند لقرب  
 اسلامه او بعد عن عامي ذلك ومكره فلا يفطر به بذلك وكذا اكل فطر  
 اي الا خصوص الكراهه في الزنا فيفطر به قاي يشتر ان الاولى  
 من الاستقاء فزرعم لمخطبتا يتعلم ليلا ويرمي بجمت الاستحمام بالم  
 تعلق به وحت انه لا يحقها بيز نزع قطنم من باطن احليلها  
 ليلا اه حرم الثانيه قال ع شى فسرع لو شرب خمر بالليل يصح  
 صا بما فرضنا فقد تعارض واجبان الامساك والتفق والذى يظهر  
 انه يراعي حرمه الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه  
 والاختلاف في التفق في غير الصائم اه سم العباب وهذا ظاهر  
 في صوم الفريش واما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التفق وان  
 جاز محافظه على حرمه العباده مره اسم على حرمه ففطر بعينه  
 اي ينال على الراجح ومقاله لا فطر الا بعدد شى الى باطن الجوف  
 الخبر الصحيح قد قدمناه لك من ذرعم النبي فليس عليه قضا من  
 احتقافوا في يقضى قوله بذلك اي بعدم الفطر لتكرار الجماع  
 اليه اي فرخص فيه كمن يسن قضا يوم ككل ما في الفطر بخلاف يبنى  
 بعد وصولها اي من احد الباطن بان نزلت من عملها

مرفضا